المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الصناعة الغذائية في الجزائر

Small and Medium Enterprises and Their Role in Upgrading the Food Industry in Algeria

الصافية مخبي *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر 03– الجزائر

mokhbisafia@gmail.com

ياسين العايب

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر 03 – الجزائر

m.laibyacine18@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/11 تاريخ القبول للنشر: 2024/11/25 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

عملنا من خلال هذه الدراسة إلى ابراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خصوصا بعد المجهودات التي قامت بها الدولة لتشجيع المقاولاتية ومدى مساهمتها في ناتج قطاع الصناعة الغذائية، من أجل ذلك حاولنا الوصول إلى واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملة في قطاع الصناعة الغذائية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج الخام والقيمة المضافة، لكن توصلنا إلى أنه ورغم المجهودات الكبيرة من طرف الدولة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بقدر ضئيل جدا في ترقية الصناعة الغذائية، نظرا لهيمنة الأعمال الحرة عليها كما أنها تساهم بنسبة صغيرة جدا في الناتج الخام وخلق القيمة

الكلمات المفتاحية: الصناعة الغذائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الناتج الخام، القيمة المضافة، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: L66 ،O11،O14،E20،E02

Abstract:

This study aimed to emphasize the significance of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria, particularly in light of the government's efforts to promote entrepreneurship. It also sought to evaluate the contribution of this sector to the development of the food industry. We analyzed the growth of SMEs within the food industry in Algeria and assessed their impact on certain economic variables such as gross output and value added, However we found that despite significant government efforts, SMEs They have made only a minor contribution to the development of the food industry, primarily due to the dominance of informal businesses within the SME sector, which has also resulted in a limited impact on gross output and value creation.

Keywords: Food industry, Small and medium enterprises, raw output,added value, Algerian economy.

Jel Classification Codes: L66 ،O11،O14،E20،E02.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر الحاجة إلى الغذاء أول وأهم حاجة انسانية وجب توفيرها، ومع تطور المجتمعات سعى الانسان إلى تحسين جودة غذائه، فتوفير الغذاء بما تجود به الزراعة وحدها أصبح غير كافيا كون هذه المحاصيل وجب حفظها لحمايتها من التلف واستغلالها أطول مدة ممكنة من جهة ولتنويع المنتوجات من جهة أخرى، لذلك سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير وتنويع الصناعات الغذائية وذلك حفاظا على مخرجات القطاع الزراعي واستغلالها أفضل استغلال لمدة طويلة من أجل حماية المجتمع من الحاجة وتحقيق الأمن الغذائي الذي تهدف إليه جل الاقتصاديات في العالم.

ونظرا لكون الصناعة الغذائية صناعة تحويلية خفيفة تسمح بتطبيقها من طرف مشروعات صغيرة وهذا ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتأينا من خلال هذا البحث ابراز دور هذه الأخيرة في ترقية الصناعة الغذائية وأثر ذلك على مجموعة من المتغيرات كالناتج الاجمالي واجمالي القيمة المضافة والتشغيل، ومن أجل دراسة هذه النقاط قمنا بطرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصناعة الغذائية الجزائرية وكيف كان أثرها على النمو الاقتصادي الجزائري؟

ومن أجل الإجابة على الاشكالية السابقة وجب التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تطور صناعة الغذائية في الجزائر؟
- كيف كان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل كان لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير على قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر؟
- هل تؤثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية على الاقتصاد الجزائري؟

1.1. أهداف ومنهج الدراسة

تهدف الدراسة إلى ابراز أهمية الصناعة الغذائية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية هذا القطاع، وذلك من خلال استغلال رؤوس الأموال الصغيرة والتقنيات البسيطة في تسيير مشروعات التحويل والحفظ والتعليب للمنتجات الزراعية وقد استعملنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال الدراسة النظرية والمنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المسجلة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية وكذلك أثرها على بعض المتغيرات كالنمو الاقتصادي والتشغيل.

2.1. خطة البحث: وبهدف التطرق للنقاط السابقة قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية للمحاور التالية:

المحور الأول: الصناعة الغذائية وتطورها في الجزائر.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية في الجزائر.

المحور الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية على بعض المتغيرات الاقتصادية.

2.الصناعة الغذائية وتطورها في الجزائر

2. 1. تعريف الصناعة الغذائية

يحتل قطاع الصناعة الغذائية مكانة ذاتأهمية بالغة نظرا لكونه يلعب دورا حيويا حيث يساهم في الناتج الوطني من جهة ويسعى لتحقيق وتلبية أول حاجة انسانية وهي الغذاء من جهة أخرى، فالغذاء حاجة تتزايد بتطور المجتمع وبتزايد التعداد السكاني لذلك وجب الاهتمام بالصناعة التي تعمل على توفير وحماية الغذاء ولتوضيح عمل هذا القطاع وجب التعريف به من عدة زوايا وبعدة مفاهيم ارتأينا أن نختار أهمها:

- "هو العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسمها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن انتاجها بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية".(فراج، 1997، صفحة 4)
- " هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري" (عيون، 1985، صفحة 212)
- " التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الاغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها" (مزاهرة، 2000، صفحة 13)

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نصل إلى أن الصناعة الغذائية هو ذلك الفرع من الصناعة التحويلية والذي مهمته الأساسية تحويل المنتجات الفلاحية الزراعية والحيوانية وذلك وفق شروط محددة لضمان الصحة والسلامة للمستهلك وللحفاظ على هذه المنتوجات أطول مدة ممكنة من أجل توفير الغذاء في كل زمان ومكان.

2.2.نشأة وتطور الصناعة الغذائية في الجزائر

يمكن القول بأن الصناعة الغذائية عرفها الانسان في الحضارات القديمة والتي كانت قبل الميلاد فقد أشارت آثار تلك الحضارة إلى أن الانسان عرف بعض العمليات التي تعلقت بصناعة الأغذية مثل جرش الحبوب وتجفيف اللحوم واستعمال الملح لحفظها، فقد كان المصريون أول من توصل إلى استعمال بعض الحجارة المسطحة في عملية جرش الحبوب ليقوم الرومان بعد ذلك بإجراء تعديلات عليها حتى كانت النتيجة الرحى والمعروفة إلى وقتنا هذا كما اكتشف المصريون عملية انتفاخ العجينة وقاموا بإنتاج الخبز بطريقة ليست ببعيدة عن الطرق المستعملة في وقتنا الحالي.

وقد قام المصريون باستخدام طرق عديدة لاستخراج العديد من الزيوت كزيت بذرة الكتان لاستعمالها في وقت الحاجة، كما استعمل اليابانيون الثلج المتراكم فوق الجبال في حفظ الأسماك واثبتت آثار الشعوب القديمة بانها قامت بحفظ بعض أصناف الغذاء باستعمال الخل أو الملح أو العسل.كما قاموا باستخدام تقنية التجفيف لينتجوا الجبن وقاموا بحفظ مختلف اللحوم والأسماك.

كما لا يخفى بأن الحرب العالمية ساهمت في تطوير صناعة التجفيف التي كانت الحل الأمثل لا يصال الغذاء إلى الجيوش المقاتلة بعيدا عن أوطانها كون الغذاء المجفف يمتاز بالخفة وصغر الحجم وقيمته الغذائية المرتفعة، كما ظهرت الحاجة إلى اكتشاف وتطوير أنظمة التبريد الميكانيكي لصعوبة استغلال الثلج في حالات عديدة. (مراد، 2023)

وفي الجزائر يمكننا تقسيم مراحل تطور الصناعة الغذائية كالتالي:

المرحلة (1962-1979): (المخططات التنموية الثلاثي67-69، الرباعي الأول 70-73 والرباعي الثاني 74-77)

قامت الجزائر ببناء مشروعات جديدة لتدعيم الصناعات الغذائية وذلك لتعزيز المؤسسات التي خلفها الاستعمار الفرنسي فبلغ نصيب هذا الفرع نسبة 25% من اجمالي الاستثمارات الموجهة للصناعة خلال هذه الفترة من القطاع العام ونسبة 9% في القطاع الخاص (عيون، 1985، صفحة 114)

المرحلة (1980-1989): (الخماسي الأول، الخماسي الثاني)

كان الهدف في هذه المرحلة تصحيح ومعالجة أخطاء المخططات السابقة خصوصا ما يتعلق بإهمال الصناعات الخفيفة والقطاع الفلاحي فتم توجيه الاهتمام للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تعتمد على رؤوس اموال كبيرة ولا تتطلب تكنولوجيا عالية للتطور فقد نالت الصناعة الغذائية النصيب الأكبر من أموال الاستثمارات للمخطط الخماسي الأول وهذا لتلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية.

المرحلة (1990-1995):

تعرف هذه المرحلة بمرحلة الانفتاح الاقتصادي حيث عرفت تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق فانتشرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وشملت العديد من الفروعمثل الانتاج الحيواني وكذلك منتجات الصيد البحري والانتاج النباتي والانشطة المتعلقة بتحويل المواد النباتية والتغليف وتوضيب السلع وتوفير شروط الانتاج الملائمة وقد تركزت هذه الصناعات في المناطق ذات البنية التحتية الملائمة والقريبة من الأسواق الحضرية الكبرى والتي تتميز بارتفاع معدلات الاستهلاك.(لطرش، 2015)

المرحلة (2001-2009): (الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009)

في بداية هذه المرحلة كان نصيب قطاع الصناعة الغذائية من برنامج الانعاش الاقتصادي بطريقة غير مباشرة وقد كان يهدف إلى انعاش النشاط الانتاجي خصوصا الفلاحة والصيد البحري، أما في المرحلة الموالية وهي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد تنوع دعم الصناعة الغذائية بين الطرق المباشرة والغير مباشرة وذلك عن طريق توجيه برامج للقطاع الفلاحي وذلك بتطوير المستثمرات الفلاحية وانشاء أخرى جديدة وكذلك قطاع الصيد البحري وذلك بدعم نشاطات تطوير هذا القطاع بتأهيل وحدات الصيد البحري وورشات الصيانة وتربية المائيات.(مراد، 2023، الصفحات 88-89)

المرحلة (2010-2019): (البرنامج الخماسي 2010-2014 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019)

في المرحلة الأولى تم تسطير مخطط وطني لترقية الصناعات الغذائية (PNDIAA) خلال الفترة 2010-2014 والتي كانت من بين أهدافه ترقية المنتجات المحلية الغذائية وتطوير المؤسسات وتطبيق تقييم دقيق لفروع النشاط المختلفة وادماج الانتاج المحلي واحلال الواردات وترقية الصادرات وزيادة فرص تموضع المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

وفي المرحلة الثانية والتي تميزت بإطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي كان يهدف إلى توجيه الاهتمام أكثر بتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي ودعم التنمية الريفية والفلاحية نظرا لدورها الفعال في تنويع الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي ، لكن هذا البرنامج تم تجميده بتاريخ 2016/12/31 نظرا لاستمرار انخفاض البترول مع حلول 2015.(مراد، 2023، الصفحات 90-91)

3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية في الجزائر

1.3.مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1.3. تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

توجد عدة تعاريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث اختلف باختلاف البلدان فكل بلد وضع معايير لتحديد حجم المؤسسة حسب خصائص ومميزات اقتصاده لكن سنتعرض إلى مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري والذي عرفها وفقا للقانون التوجيهي فقسمها كالتالي:(القانون التوجيهي 18/01، 2001، الصفحات 8-9)

- **المؤسسة المصغرة:** وهي كل مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10)ملايين دينار.
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.
- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (50) إلى (250) شخصا ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمس مائة (500) مليون دينار ونلخصها في الجدول التالي(القانون التوجيهي 18/01، 2001، الصفحات 8-9):

الشكل 1: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون التوجيهي 18/01

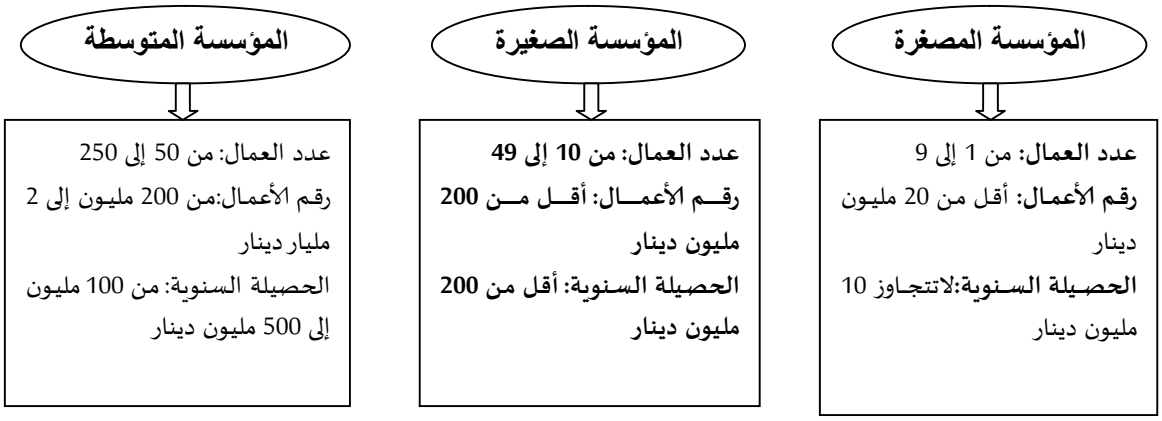

المصدر: القانون التوجيهي 18/01،الجريدة الرسميةالعدد2001،77،ص8-9

وقد طرأ تعديل على هذه المعايير وكان ذلك وفقا للقانون 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعرفها كالتالي:(القانون التوجيهي 02/17، 2017، الصفحات 5-6)

"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة انتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية (كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

- المؤسسة الصغيرة جدا: هي كل مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة: هي كل مؤسسة تشغل ما بين عشرة إلى تسعة وأربعين شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي مليون دينار جزائري
- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين إلى مائتي وخمسين شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.

الشكل 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي 02/17

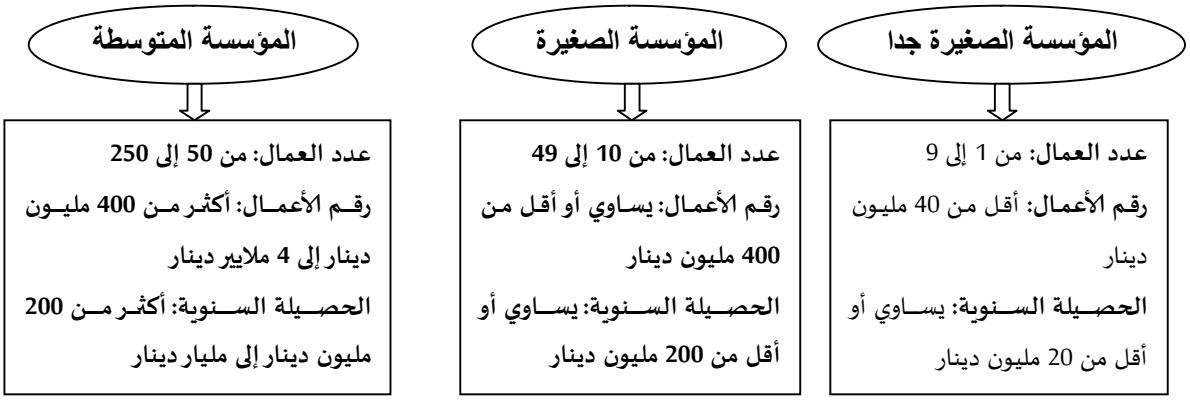

المصدر: القانون التوجيهي 02/17، الجريدة الرسمية العدد 02، 2017،ص06

1.3. 2مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية كونها تلعب دورا كبيرا في دفع الاقتصاد خصوصا قدرتها على استغلال الطاقات والامكانيات وتطوير الخبرات والمهارات وتتميز بمجموعة من الخصائص نلخصها في:

- كثافة عنصر العمل كونه يتناسب مع تقنيات الانتاج البسيطة خصوصا في الاقتصاديات قليلة رؤوس الأموال
- انخفاض تكلفة الانتاج لأنها تستعمل طرق تسيير بسيطة وغير معقدة كما لاتحتاج لكوادر ذات خبرة كبيرة
- القدرة على جلب المدخرات الصغيرة بما يتلاءم مع ظروف الدول النامية كما لها القدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي.
- لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما هو موجود في المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة التسيير الحسن.
- لها دور كبير في دفع ورفع الكفاءات الانتاجية للمؤسسات الكبيرة.
- تستخدم تقنيات بسيطة وغير مكلفة كما تعتمد على مواد أولية خام محلية وهذا ما يساعد الدول النامية في تقليل تكلفة الاستيراد. (يعقوبن، 2020، صفحة 108)

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة الغذائية

1.2.3. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

خلال هذه الفترة عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا خصوصا مع صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01- 18 والصادر في 2001/12/12 وانشاء مؤسسات الدعم والمرافقة والتي كان لها دور كبير في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك سنلخص تطورها في الجدول الموالي:

الجدول 1: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السنوات	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2001	245 348	/	2012	711 832	7,38%
2002	261 853	6,30%	2013	777 816	8,48%
2003	288 577	9,26%	2014	852 053	8,71%
2004	312 959	7,79%	2015	934 569	8,83%
2005	342 788	8,70%	2016	1 022 621	8,61%
2006	376 767	9,02%	2017	1 074 503	4,83%
2007	410 959	8,32%	2018	1 141 863	5,90%
2008	519 526	20,90%	2019	1 193 339	4,31%
2009	587 494	11,57%	2020	1 231 073	3,07%
2010	619 072	5,10%	2021	1 286 365	4,30%
2011	659 309	6,10%	2022	1 359 803	5,40%

Source : Ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique, bulletin d'information statistique de la pme زوهير بن جدو 2024/2023، ص188

الشكل 03: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2022)

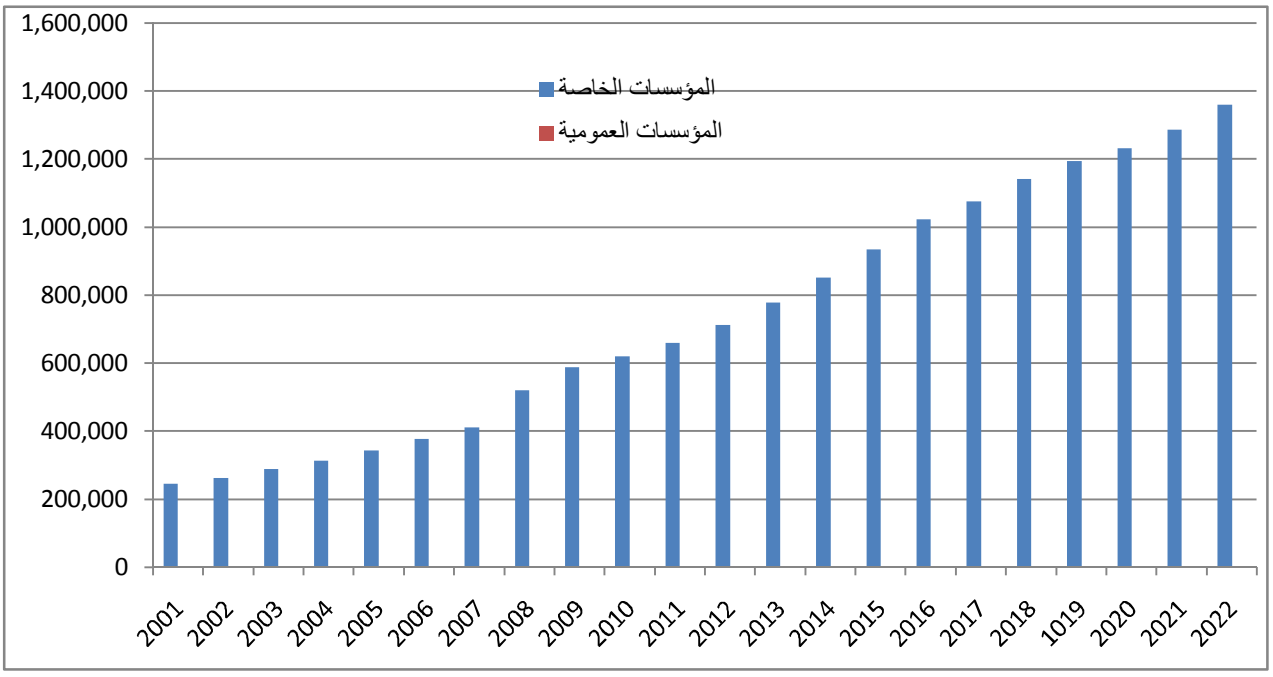

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 03

من خلال الجدول والمنحنى البياني الذي يمثله نلاحظ بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة 2001 إلى 2022 أي بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18/01، حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 245348 مؤسسة عمومية وخاصة ليصبح عددها 1359580 سنة 2022 أي بفارق 1114232 لكن ما يمكن ملاحظته بأن هذه الزيادة تمثلت في زيادة عدد المؤسسات الخاصة بفارق 1115010 مؤسسة في حين أن المؤسسات العمومية تناقصت بما يعادل 555 مؤسسة في نفس الفترة، وهذا ما يبين استحواذ القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصلت نسبتها إلى 99,98% سنة 2022، ويمكن ارجاع هذا الاستحواذ إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة والرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المقاولاتية وهذا من خلال مختلف الاجراءات التي اتخذتها كالتحفيزات الضريبية والتسهيلات الجبائية وكذلك انشاء هياكل دعم وتمويل مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANJEM** وهذا ما أثر ايجابا على هذا القطاع فعرف اقبالا كبيرا من طرف الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة مما ساهم في زيادة عدد هذه المؤسسات.

كما نلاحظ أن نسبة الزيادة السنوية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تذبذبا بين الزيادة والنقصان وبلغت ذروتها سنة 2008 والتي كانت 20,90% والشكل الموالي يمثل لنا الزيادة السنوية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2022/2001).

الشكل 04: النسبة المئوية للزيادة السنوية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2022)

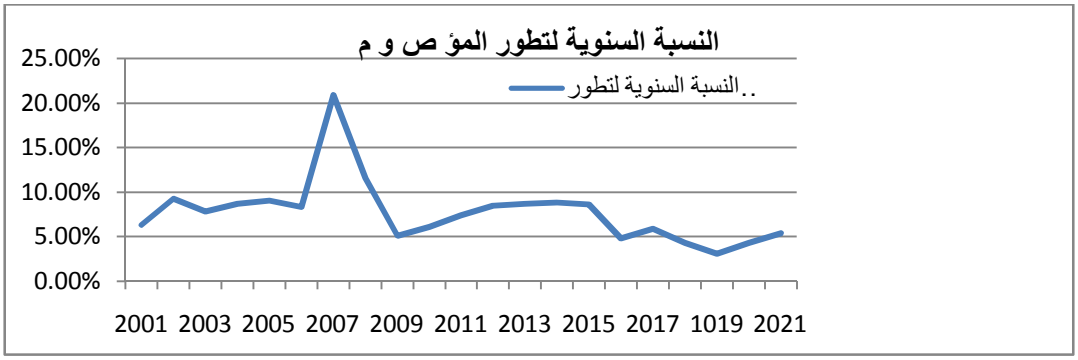

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 03

2.2.3.تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية في الجزائر للفترة (2022/2001)

يمكن تتبع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفرع الصناعة الغذائية من خلال الأرقام المبينة في الجدول التالي:

الجدول 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفرع الصناعة الغذائية خلال (2001-2021)

السنة	مجموع المؤسسات ص وم	المؤ ص و م للصناعة الغذائية	نسبة تطور المؤ ص و م	نسبة تطور المؤ ص و م للصناعة الغذائية	نسبة المؤ ص و م للصناعة الغذائية من مجموع المؤ ص و م
2001	245 348	11640	/	/	4,74%
2002	261 853	12353	6,30%	5,77%	4,72%
2003	288 577	13058	9,26%	5,40%	4,52%
2004	312 959	13673	7,79%	4,50%	4,37%
2005	342 788	14474	8,70%	5,53%	4,22%
2006	376 767	15290	9,02%	5,34%	4,06%
2007	410 959	16109	8,32%	5,08%	3,92%

3,28%	5,49%	20,90%	17045	519 526	2008
3,01%	3,59%	11,57%	17679	587 494	2009
2,97%	3,89%	5,10%	18394	619 072	2010
2,91%	4,06%	6,10%	19172	659 309	2011
2,84%	5,08%	7,38%	20198	711 832	2012
2,78%	6,59%	8,48%	21624	777 816	2013
2,71%	6,29%	8,71%	23075	852 053	2014
2,65%	6,75%	8,83%	24746	934 569	2015
2,60%	7,09%	8,61%	26635	1 022 621	2016
2,68%	7,57%	4,83%	28816	1 074 503	2017
2,68%	5,80%	5,90%	30590	1 141 863	2018
2,68%	4,40%	4,31%	31997	1 193 339	2019
2,67%	2,70%	3,07%	32884	1 231 073	2020
2,68%	4,46%	4,30%	34418	1 286 365	2021

Source : Ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique, bulletin d'information statistique de la pme

زوهير بن جدو، 2024/2023، ص191

الشكل 05: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية

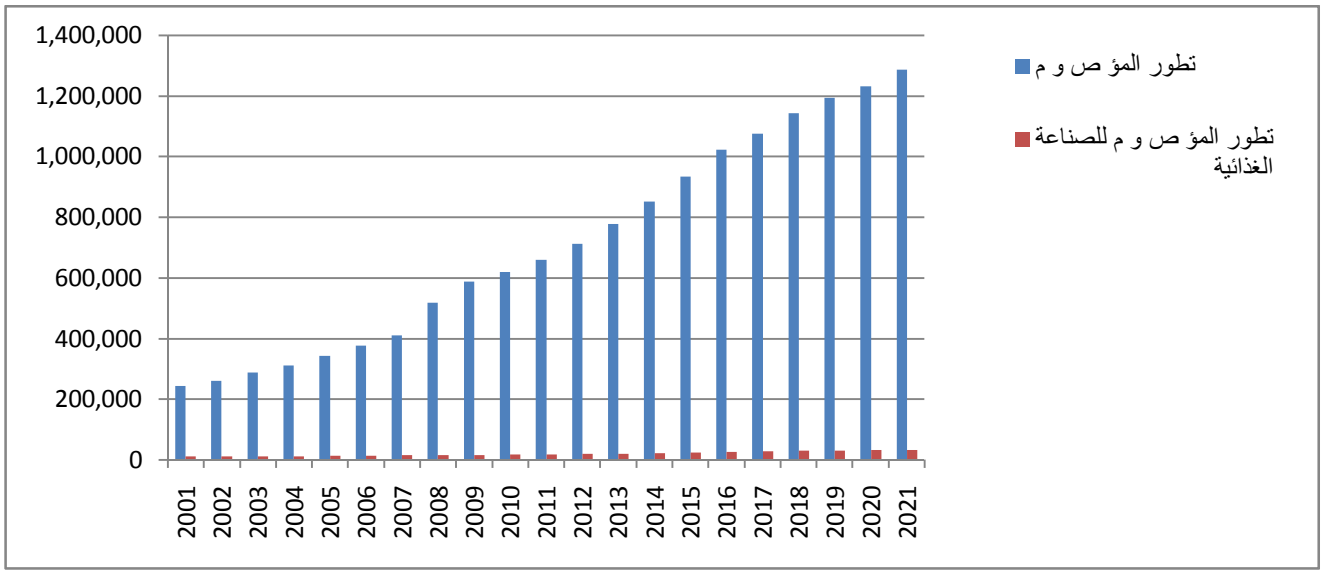

Source : Ministère de l'industrie et de la production pharmaceutique, bulletin d'information statistique de la pme

زوهير بن جدو، 2024/2023،ص119

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية نموا مستمرا خلال الفترة (2021/2001) حيث سجلت هذه المؤسسات نموا متوسطا قدره 35% على مدار هذه الفترة، ففي عام 2001 كانت نسبة النمو تبلغ 12.6% وارتفعت إلى 16.7 % في عام 2013 ومع بداية عام 2017 بدأت هذه النسبة في التراجع وبلغت نسبة النمو 6.4% بنهاية عام 2021

يرجع استمرار تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في قطاع الصناعة الغذائية إلى الاصلاحات والبرامج التنموية التي شهدها هذا القطاع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فقد أسهم دعم القطاع الفلاحي الذي يعد الأساس لقطاع الصناعات الغذائية في تعزيز النمو، كما أن الاجراءات التحفيزية المقدمة لهذا القطاع بما في ذلك قانون الخصخصة

والتخفيضات الضريبية والجمركية بالإضافة إلى الامتيازات الواردة في قوانين الاستثمار، قد ساهمت في تسهيل اندماج هذه المؤسسات في مجال الاستثمار، خصوصا في قطاع الصناعة الغذائية.

بدأت الجزائر منذ عام 2001 في تنفيذ سياسة خصخصة المؤسسات العمومية، ومع ذلك وعلى الرغم من الخطط والسياسات المقررة، لم تحقق معظم المؤسسات التي تمت خصخصتها النتائج المرجوة، حيث لم تنجح في تلبية طلب السوق الداخلي، فمثلا تم خصخصة 942 مؤسسة عمومية من بين 1280 مؤسسة في مختلف القطاعات، من بينها268 مؤسسة في قطاع الصناعة الغذائية مثل صناعة العجائن والحليب والمشروبات وكانت الأهداف الرئيسية لهذه المحاولات هي إعادة تأهيل المؤسسات العمومية السابقة في قطاع الصناعة الغذائية، وقد انخفض نصيب السوق للقطاع الغذائي العمومي من 24% في عام 1999 إلى أقل من 13% في عام 2001 ثم إلى 5% في عام 2005.

بعد اقتراح مجمع الرياض)ERIAD للخصخصة سنة 2001 وذلك في إطار إعادة هيكلة القطاع العمومي توسع هذا المخطط ليشمل مجمعات ومؤسسات أخرى مثل مجموعة GIPLAIT و L'ENJUC و L'ENASUCRE في جميع هذه الأنشطة، أصبح القطاع الخاص هو المهيمن، بينما تولت المؤسسات العمومية مهمة توريد المنتجات بأسعار محدودة، لذلك تميزت هذه المؤسسات بإنتاجية غير مربحة.

ومما يلاحظ أنه بالنسبة للتطور التكنولوجي وتحسين الجودة والانتاجية فلم تلعب المؤسسات العمومية دورا محوريا في تعزيزهم، وقد تجلت أزمة القطاع نتيجة لسياسة تموين تعتمد على الاستخدام المنتظم للواردات، وهي سياسة بدأت خلال فترة الاستعمار واستمرت بعدها، لهذا السبب كانت الخصخصة تعتبر الحل الأمثل حيث أن بعض القطاعات قد شهدت عملية عصرنة ونمو كبير وأصبحت أكثر تنافسية وتطور وفقا للمعايير العالمية.(بن جدو، 2024/2023، صفحة 193)

الشكل 06: الزيادة السنوية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

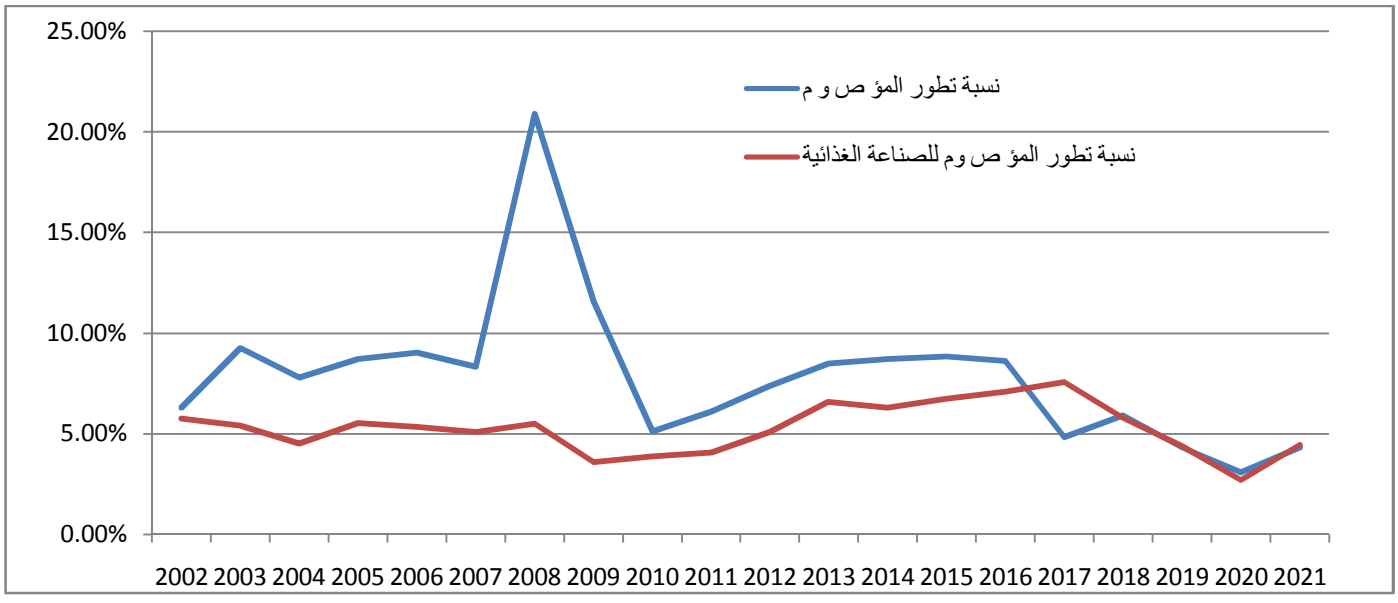

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 04

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن النسبة المئوية للزيادة السنوية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر من النسبة المئوية للزيادة السنوية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية ولم تتفوق النسبة المئوية للزيادة السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظيرتها في قطاع الصناعة الغذائية إلا في سنتي (2017 و 2019) وهذا

ما يمكن تفسيره بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن لها دور كبير في ترقية الصناعة الغذائية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

4.أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية على بعض المتغيرات الاقتصادية

1.4. مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام

الجدول 03: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية في الناتج الخام للفترة (2015/2001)

الوحدة: مليون دينار

السنة	الناتج الخام	الناتج الخام للصناعة الغذائية	نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام	السنة	الناتج الخام	الناتج الخام للصناعة الغذائية	نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام
2001	5 234 272,50	450 436,90	8,61%	2009	12 043 503,5	686 711,30	5,70%
2002	5 551 046,3	464 906,1	8,38%	2010	13 846 883,60	746 426,00	5,39%
2003	6 289 595,30	467 890,60	7,44%	2011	16 071 522,70	824 146,60	5,13%
2004	7 303 406,50	485 704,70	6,65%	2012	17 480 191,30	899 318,80	5,14%
2005	8 873 009,90	503 414,00	5,67%	2013	18 451 280,50	987 150,20	5,35%
2006	10 195 227,20	606,30 525	5,16%	2014	19 412 280,50	1 062 400,70	5,47%
2007	11 257 566,40	571 194,30	5,07%	2015	19 344 427,10	1 150 765,2	5,95%
2008	12 836 873,70	607 760,40	4,73%				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الخام في تزايد مستمر حيث كان يبلغ 55 234 272,50 سنة 2001 ليصل 19 344 427,10 سنة 2015 وأيضا بالنسبة للصناعة الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا في الفترة الموضحة حيث انتقل من 5 234 272,50سنة 2001 إلى 1 150 765,2 سنة 2015 لكن نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج الخام لم تعرف تزايدا بل تناقصت في بداية الفترة المدروسة فانتقلت من 8,61% سنة 2001 إلى 5,67% سنة 2005 لتعرف هذه النسبة استقرارا نوعا ما فتراوحت ما بين 4% و5% في العشر سنوات الأخيرة للفترة الموضحة في الجدول:

2.4.مساهمة الصناعة الغذائية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (2001-2015)

الجدول 04:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (2015/2001)

الوحدة: مليون دينار

السنة	اجمالي القيمة المضافة	اجمالي القيمة المضافة للصناعة الغذائية	نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في اجمالي القيمة المضافة	السنة	اجمالي القيمة المضافة	اجمالي القيمة المضافة للصناعة الغذائية	نسبة مساهمة الصناعة الغذائية في اجمالي القيمة المضافة
2001	3 451 958,40	108 898,30	3,15%	2009	8 054 982.30	188 482.40	2,34%
2002	3 645 911.40	115 114,40	3,16%	2010	9 656 782.20	214 132.60	2,22%
2003	4 296 969.80	118 385,80	2,76%	2011	11 355 944.00	231 846.50	2,04%
2004	5 099 672.70	127 309.00	2,50%	2012	12 483 051.80	266 137.40	2,13%
2005	6 436 135.10	138 391.00	2,15%	2013	12 856 820.80	285 480.40	2,22%

2006	7 332 260.00	146 022.70	1,99%	2014	13 257 015.60	324 542.00	2,45%
2007	8 021 812.00	156 083,20	1,95%	2015	12 429 519.10	353 720.60	2,85%
2008	9 314 979.80	164 314.40	1,76%				

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ بأن اجمالي القيمة المضافة في تزايد مستمر فقد انتقل من 3 451 958.40 (مليون دينار)إلى 12 429 519.10 (مليون دينار) وكذلك ما يقابلها في قطاع الصناعة الغذائية فقد انتقلت اجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع من 108 898,30 (مليون دينار) سنة 2001 إلى 353 720,60 (مليون دينار) سنة 2015مساهمة الصناعة الغذائية في اجمالي القيمة المضافة ضئيلة جدا فهي لا تتجاوز 3% خلال فترة المبينة في الجدول وهذا راجع لتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات

3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة الغذائية في التشغيل للفترة (2001-2021):

تلعب المؤسسات الصغير والمتوسطة دورا هاما ومحوريا في تشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة والجدول الموالي تطور العمالة في قطاع الصناعة الغذائية:

الشكل 07: تطور العمالة في قطاع الصناعة الغذائية

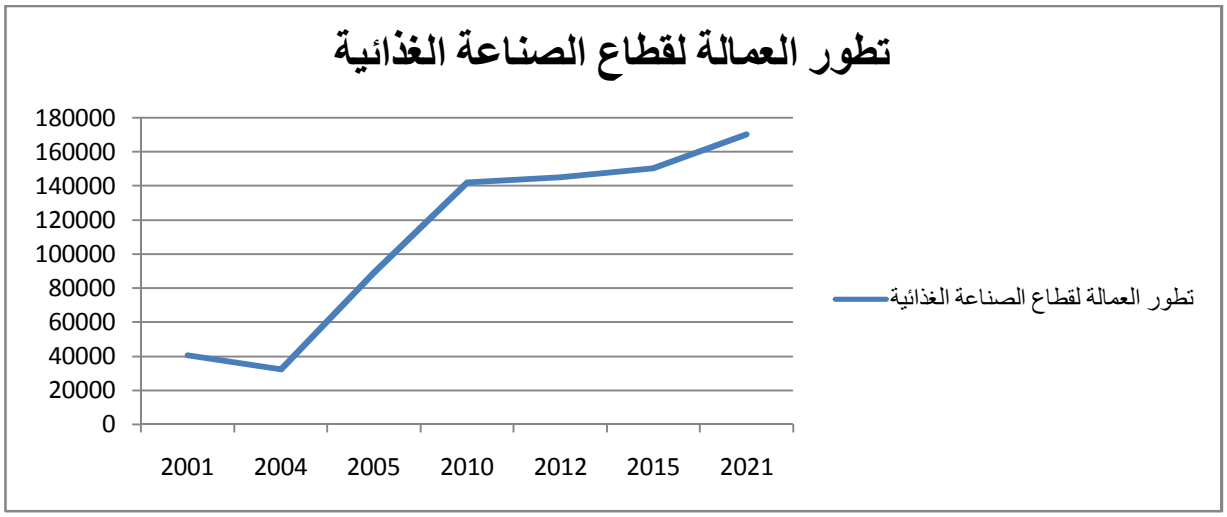

المصدر:زوهير بن جدو، 2024/2023،ص205

يعقوبن صليحة، 2020، ص114

من خلال المنحنى البياني نلاحظ بأن عدد العمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور من 40503 سنة 2001 إلى 170000 سنة 2021 وهذا نتيجةزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الفرع، كما برجع السبب أيضا إلى تطور القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بسبب الاصلاحات والتغييرات الهيكلية ونظام خوصصة المؤسسات العمومية. ولذلك تعتبر مؤسسات القطاع الخاص أكبر مساهم في التوظيف، حيث توفر أكثر من 31.86% من فرص العمل، بينما تراجعت مساهمة القطاع العام حيث انتقلت من 19169 سنة 2010 إلى 19854 منصب سنة 2012 وهو ما يمثل حوالي 13,69% من المناصب في هذا المجال، في الوقت نفسه سجل قطاع الصناعات الغذائية حوالي 145000 عامل سنة 2012. (لطرش، 2015، صفحة 198)

5.الخاتمة:

في نهاية بحثنا نصل إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا معتبرا، خصوصا بعد صدور القانون التوجيهي 18/01 والقانون التوجيهي 02/17 والتي دعمتهما الدولة بمجموعة من الاجراءات والتدابير التحفيزية وذلك بهدف تشجيع المقاولاتية كالإعفاءات الضريبية والتحفيزات الجمركية إضافة إلى استحداث أجهزة دعم ومرافقة مثل ENSEJ و ENGEM، فبادر الأشخاص إلى انشاء مشروعاتهم الخاصة في مختلف الفروع ومنها فرع الصناعات الغذائية، لكن لم يحظى بنصيب كبير فكانت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية صغيرة جدا لذلك نلخص مجمل النتائج التي توصلنا إليها في:

- هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ نسبتها 99,98% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2022
- تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام لتبلغ نسبتها 0,02% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2022
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصناعة الغذائية لكن بنسبة صغيرة جدا وذلك راجع لتطورها بنسبة كبيرة جدا في قطاعات المهن والخدمات
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الناتج الخام خارج قطاع المحروقات لكنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب
- تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات ذات طبيعة خدمية تعتمد على كثافة اليد العاملة لذلك مساهمتها في القيمة المضافة كان ضئيل جدا
- ساهم تطور أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها مؤسسات فرع الصناعة الغذائية في تشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة لكن تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات ارتئينا اقتراح جملة من التوصيات أهمها:

- إيلاء عناية كبيرة بقطاع الفلاحة كونه القاعدة الأساسية في تمويل الصناعة الغذائية.
- دعم نشاط المؤسسات الصناعية عامة ومؤسسات الصناعة الغذائية خاصة كونها قطاعات انتاجية تساهم بنسبة كبيرة في القيمة المضافة
- تقديم تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعة الغذائية من أجل تصدير منتجاتها.

تأطير برامج تنمية لقطاع الفلاحة بالموازاة مع تنمية قطاع الصناعة الغذائية وذلك من أجل انجاحها وترقية الصناعة الغذائية كون الفلاحة هو قاعدة الصناعة الغذائية.

6. قائمة المراجع:

1. القانون التوجيهي 02/17. (جانفي، 2017). القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: الجريدة الرسمية.
2. القانون التوجيهي 18/01. (15 12، 2001). القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 77.
3. أيمن سليمان مزاهرة. (2000). الصناعات الغذائية . عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
4. ذهبية لطرش. (2015). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
5. زوهير بن جدو. (01 فيفري، 2024/2023). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه. قالمة، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
6. صليحة يعقوبن. (30 06، 2020). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني. مجلة آراءا للدراسات الاقتصادية والادارية، صفحة 108.
7. عبد الكريم عيون. (1985). جغرافية الغذاء في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
8. عبد الوهاب عبدات. (2001). واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007). أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 03.
9. عز الدين فراج. (1997). الصناعات الغذائية في المصانع و المنازل والمدارس. القاهرة: دار الفكر العربي.
10. كريمة مراد. (2023). تقييم تنافسية قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) دراسة حالة المطحنة الصناعية متيجة. جامعة الجزائر 03: جامعة الجزائر 03.